الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج

–البويرة–

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

التخصص: لسانيات عامة

جامعة البويرة

Ministre de l'Enseignement Supérieur

et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj -Bouira-

Tasadawit Akli Muhend Ulhag - Tubirett-

Faculté des lettres et des *lan*gues

قضية التعدي واللزوم في الدرس النحوي

"صحيح البخاري أنموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس

إشراف:

أ. عمرو رابحي

اعداد:

- **دنيا راقب**
- **سعاد ميدون**
- **سلوى تريدي**

السنة الجامعية 2018/2017م

إهداء

إلى أجمل وأروع شيء في الوجود

إلى أحن وأرق إنسان على وجه الأرض

نبع الحنان "أمي الحبيبة"

إلى منفذ الخير والعطاء

صاحب الصبر الجميل

"أبي الغالي"

إلى شموع البيت إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى صديقاتي المخلصات

إلى من تحملن معي عناء وتعب هذا البحث

إلى الأستاذ المحترم "عمرو رابحي"

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

نهدي هذا العمل

مقدمة

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة الإسلام، وقوم ألسنتنا بلغة القرآن، وصلي الله على من خص بكمال الفصاحة بين أهله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فللمتأمل في أسرار هذه اللغة العظيمة أن يكشف عظمتها ورونقها، ليس من خلال بلاغتها وأسلوبها أو حسن تكاليف كلماتها، وتناغم أصواتها فحسب ولكن أيضا من خلال نحوها وقواعدها، فقد يخطئ البعض فيراها قوالب جافة جامدة، من المعاني التي هي روح النحو، ومصدر حياته الأولى قبل التقعيد له.

ولأننا أردنا أن نكتشف هذا السر توجهنا إلى عنصر الكلام العربي وهو الفعل من ناحية التعدي واللزوم، هذا الأخير الذي هو في الحقيقة المتحكم والمسير لكلا منا كله، فهل لنا أن نتصور نصًا أو خطابًا بدونه؟

ولقد ارتضينا عنوانا لبحثنا عنوان: قضية التعدي واللزوم في الدرس النحوي والأحاديث المروية عن صحيح البخاري أنموذجا، وكان الدافع الأساس لاختيارنا له هو عدم إفراد هذه الأفعال بدراسة مستقلة في الكتب القديمة والحديثة باستثناء بعض المراجع، وكذلك عدم التطبيق الفعلي لهذه القضية في صحيح البخاري، فكان دافعا منا لكشف سر التعدي واللزوم في صحيح البخاري، لكونها تتجسد فيها القضية بشكل جلّي، وتبرز أهمية الموضوع في الدراسات اللغوية ، والنحوية.

أما المنهج الذي اتبعناه قد تمثل في المنهج الوصفي التحليلي المناسب لتحليل الظاهرة اللغوية، ومن خلاله حاولنا أن نوضح الموضوع بتحليلاته البسيطة حول ما قيل عنه وفيه.

أما إشكالية البحث فهي ماذا نقصد بقضية التعدي واللزوم؟ وما هي علامات الفعل اللازم والمتعدي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا خطة عمل تتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

فكانت المقدمة عرضا لإشكالية البحث وخطته والمنهج المتبع فيه، وخصصنا الحديث في التمهيد عن مكونات الكلام العربي، أما الفصل الأول فهو تحت عنوان مفهوم الفعل اللازم ودلالاته ، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مفهوم الفعل المتعدي ومواضعه في صحيح البخاري ، أما الفصل الثالث تطرقنا إلى تعدية الفعل اللازم ووسائل تعديته.

وختمنا بخاتمة وهي بمثابة استنتاج عام لخصنا فيها أكثر النتائج التي توصلنا إليها.

وقد اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع"، أماطت اللثام عن خفايا الفعل وأسراره وأضاءت دروب البحث وثناياه، منها: الكتاب لسيبويه، مغني اللبيب، المفصل والأصول لابن جني.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل بكل احترام وتقدير، وعرفانا بالجميل إلى من ساهم برأيه السديد في سبيل إتمام هذا العمل سواء بفكره، أو بعمله القيم، بالخصوص الأستاذ المشرف عمرو رابحي، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

تقول الألفية:

كلامنا لفظ مفيد: كاستقم واسم، وفعل، ثم حرف الكلم.

واحدة كلمة، والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم[1].

فالمقصود بالكلام اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وهذا ما يصطلح عليه النحاة.

واللفظ: جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم.

أما الكلم، فهو اسم جنس جمعي واحدة كلمة وهي:

- اسم نحو: عمر
- فعل نحو: يدرس.
- حرف نحو: إلى

أما الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه ولا يقترن بزمان كثل: سعيد، الفضيلة، المسجد أو هو ما دل على إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو صفة.

أما الفعل: هو ما دّل على معنى في نفسه ومقترن بزمان نحو: ساعد، يساعد، ساعد، وهو على ثلاثة أقسام الماضي والمضارع والأمر.

أما الحرف: هو ما لا يظهر معناه في نفسه بل مع غيره نحو: في، من... [2].

---

[1] محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، د ط، الرياض، دار ابن خزيمة، ص12.

[2] ينظر: زين كامل الخويسكي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف شرح ميسّر، ط1، الإسكندرية، 2003، دار الوفاء، لدنيا الطباعة والنشر، ج1، ص 11-12.

الفصل الأول

الفعل اللاّزم

المبحث الأول: تعريف الفعل في اللغة العربية والاصطلاح وعلاماته.

المبحث الثاني: معنى الفعل اللازم وعلاماته.

المبحث الثالث: أبنية اللازم ودلالاته.

المبحث الرابع: مواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري.

المبحث الأول: تعريف الفعل في اللغة العربية والاصطلاح وعلاماته.

لغة:

ذكر ابن منظور في لسان العرب تعريف الفل بأنّه: « كناية عن كلّ عمل متّعدّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً وفَعْلاً، فلاسم مكسور، والمصدر مفتوح والاسم (الفَعْلْ) والجمع (الفِعَالْ)»[1].

اصطلاحًا:

لقد تشعبت أقوال النحاة في تعريف الفعل، وقد اختلف مذاهبهم أيضًا في اعتماد الحدّ الذي يعقدون عليه تعريفهم للفعل، وإذا ما أردنا الحديث عن تعريف الفعل في الاصطلاح فسنجد أن سيبويه قد قام بتعريف الفعل ويعدّ تعريف سيبويه أقدم تعريف وَصَلَ إلينا، فقد عرّف سيبويه الفعل بقوله: « وأمّا الفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخذتْ مِنْ لَفْظِ أحداث الأسماء، ويبين لما مضى، ولما يكون ولَمْ يَقَعْ، ومَا هو كائن ولم يتقطعْ، فأَمَّا بِناءُ ما مضى: فذهب، سمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أثرًا: اذهب واقتل واضرب ومخبرًا: يقتل ويذهب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[2].

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مادة (ف ع ل)، (د م)، ص201.

[2] عمرو بن عثمان بن قنبر الحاري (سيبويه): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، (د.م) ، ص2.

إذا أمعنا النظر في تعريف سيبويه للفعل فسنرى أن الفعل عبارة عن لفظ يدل بمادته على الحدث، وبصيغته على زمان وقوعه سواء في الماضي أو المضارع أو المستقبل ولذلك نرى أن تعريفات جميع النحاة بعد سيبويه تحوم حول دلالة تتضمن الحدث والزمن[1].

علامات الفعل:

أنّ الفعل يتضح من خلال علامات أربع[2]، وأولى هذه العلامات الأربع هي: تاء الفاعل[3]، ونقصد بتاء الفاعل: تاء الضمير التي تقع فاعلا في المعنى للفعل الذي قبله، سواء كانت هذه التاء للمتكلم، وذلك نحو: قمت، لعبت، قرأت، كتبت، شربت، ونمت أو تكون هذه التاء للمخاطب، وذلك نحو: نهبت، شربت، لعبت، قرأت، صليت.

أنّ ثاني هذه العلامات تاء التأنيث الساكنة، وهي التي تكون في الأصل ساكنة، ولا يضر تحركها لسبب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4] أما تاء التأنيث المتحركة فهي خالصة بالاسم ومن ذلك: قائمة ، كاتبة، رائعة، وغيرها،

---

[1] عبد الهادي الفضلي: دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، 1982م، ص8-19.

[2] عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د م)، ص47.

[3] عبد الرحمان علي سليمان: توضيح المقاصد والمسالك، 1422/1، ص289.

[4] سورة يوسف الآية 51.

وهناك من النحاة أمثال الفارسي من ذهب إلى أن (ليس) حرف وليس فعل لأنه يدل على النفي مثل ما النافية، كما ذهب الكوفيون إلى أن (عسى) لأنه يدل على النفي، والصحيح أنهما فعلان بدليل أنهما يقبلان تاء التأنيث وذلك نحو: ليست الفتاة كسولة، ونحو: « عست الطالبة أن تنجح، كما أن كل من (عسى، ليس) يقبلان تاء الفاعل ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[1]، وقوله: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴾[2].

ومما يؤكد أنهما فعلان أيضا انه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها، أما (ما النافية) فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها[3].

وأما بالنسبة إلى العلامة الثالثة من العلامات التي تخص الفعل عن غيره هي ياء المخاطبة[4]، وذلك نحوه قومي، اذهبي، اشربي، اسمعي، وغيرها من الأفعال.

---

[1] سورة الأنعام الآية 159.

[2] سورة محمد الآية 22.

[3] خالد عبد الله الأزهري، (مغني اللبيب): التصريح ، مطبعة عيسى ألبابي الحلبي وشركائه ، مصر، ص40-41.

[4] محمد محي الدين بن عبد الحميد،(ابن عقيل): شرح بن عقيل، ط7، انتشارات ناصر ، طهران ، (د س)، ص9.

والعلامة الرابعة من علامات الفعل هي قبول الفعل نون التوكيد الخفيفة والثقيلة[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[2]، الشاهد في الآية السابقة هو اقتران الفعل يسجنن بنون التوكيد الثقيلة، وكذلك اقتران الفعل يكون بنون التوكيد الخفيفة[3].

المبحث الثاني: معنى الفعل اللازم وعلاماته.

- **لغة:**

ذكر "ابن فارس" في معجمه "مقاييس اللغة" تعريفًا لمادة لَزَمَ في قوله لَزَمَ: اللام والزاء والميم أصلٌ واحدٌ صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما: يقال: لزمه الشيء، يلزمه، واللزام: العذاب الملازم للكفار[4].

انطلاقا من تعريف ابن فارس، نجد "ابن منظور" (ت 711 هـ) في معجمه "لسان العرب" وضع تعريفا لغويا أكثر توسعا وتيسيرا لمادة لزم:

---

[1] جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك، ص54.

[2] سورة يوسف الآية 32.

[3] جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك، ص49.

[4] أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي: مقاييس اللغة، مادة: (ل ز م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001/1، ص195.

لزم اللزوم: معروف، والفعل لَزِم يلزم، والفاعل لازمٌ، والمفعول به ملزوم، لزم الشيء، يلزمه لزمًا، ولزوما، ولازمه ملازمة، ولزاما، ولزاما، وإلتزمه، وألزمه إياه فإلتزمه.

اصطلاحا:

عرّف "ابن يعيش" (ت 643 هـ) الفعل اللازم: ما لم يبنى لفظه عن ذلك، فهو لازمٌ غير متعدّ، نحو قام وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يقال للذهاب بمن وقع وكذلك القيام، بخلاف ضرب وأشباهه، فانه لا يكون بمن وقع وكذلك القيام، بخلاف ضرب وأشباهه، فانه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص.[1]

ونجد في "شرح ابن عقيل" تعريفا آخر للفعل اللازم: « هو ما يصل إلى مفعوله بحرف جرّ نحو: مررْتُ بزيد، أو لا مفعول له نحو: قام زيدٌ، ويسمى لازمًا وقاصرًا، وغير متعدّ، ومتعديا بحرف جرّ[2].

وقال "عباس حسن" في كتابه "نحو الوافي": "هو الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر، وإنما ينصبه بمعرفة حرف جر أو غيره، مما يؤدي إلى التعدية مثل: أسرف.

---

[1] موفق الدين بن يعيش النحوي: شرح المفصل، عالم الكتب، ج7، (د. ط) ص62.

[2] ابن عقيل: شرح بن عقيل، 1992/1، ص41.

علامات الفعل اللازم:

لقد تحدث النحاة كثيرا حول علامات الفعل اللازم، وهناك العديد من العلامات التي من خلالها يعرف الفعل اللازم، ومن تلك العلامات التي أوردها النحاة ما يأتي:

أولا: الفعل اللازم يعرف بقياسه على مثله فمثلا: الفعل (ذَهبَ) يُعدُ فِعْلاً لازمًا، لانّ مثله لازم.

ثانيا: الفعل اللازم يتبين لنا من خلال السؤال عن الفعل، فمثلا: الفعل (ذَهَبَ)، تقول: من ذَهَبَ؟ يُجَابَ: محمد.

ثالثا: لا يجوز أن يتصل بالفعل اللازم هاء الضمير، كذلك لا يبنى منه اسم مفعول تام، مثل: زيدٌ خرجه عمرٌو، ولا تقول: مخروجٌ، وإنما يقال: زيد خرج به عمرٌو أو خرّجه أو مخروجٌ به.

وهناك أيضا من علامات الفعل اللازم:

أن يدّل الفعل اللازم على سَجِية أي: على صفة، وهي ما ليس بحركة جسم من وصف ملازم، مثل: جنب، شجع، وان يدل الفعل على نظافة، مثل: ظهر، نطف.

أن يدّل على عرض، وهو ما ليس حركة جسم من وصف ملازم لصاحبه، غير ثابت كمرض وكسل، أن يكون دالا على نظافة، مثل: نَضُفَ وطَهُر [1].

أن يدّل على دنس مثل: قذر ونجس[2]، كونه على افعنْلى كاحرني الديك، إذا انتفش وشد.

إذا كان على صيغة فَعُل بالضم كظرف وشرف.

أن يكون على وزنه افعوعل، وهو ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، مثال ذلك: اعشوشب، اخشوشب[3].

إذا دلّ على فعل، بالفتح أو فَعِلَ بالكسر، ووصفهما على فعيل، نحو ذَلَّ وقّويَ.

إذا كان على وزن أَفْعَلَ، بمعنى صار ذ كذا نحو: أغَدَّ البَعِيرُ واحصدَ الزرع إذا صار ذوي غدّةٍ وحَصادٍ.

أنّ يأتي مطاوعًا إلى متعدّ لواحدٍ، نحو" كسرته فانكسر، أزعجته فانزعج .

---

[1] ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م ، ص 299.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، تحقيق: يوسف ألبقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط6 ، 1974م ، ص157.

[3] رجب عبد الجواد إبراهيم: أسس علم الصرف، ج1، (د ط) ، 2002م ، دار الأفاق العربية ، ص135.

المبحث الثالث: أبنية الفعل اللازم ودلالاته.

أبنية الفعل اللازم:

لقد استفاض النحاة في الحديث عن الأبنية الصرفية التي تتأتى عليها الأفعال، وقد خلصُوا إلى أنّ الأفعال يمكن تقسيمها من حيث البنية إلى ثلاثة أقسام، وهي: أبنية خاصة بالفعل اللازم، ومنها ما هو خاص بالفعل المتعدي، ومنها ما هو مشترك بينهما.

وقد ذكر سيبويه من أبنية الفعل اللازم ما يأتي[1]:

- فَعُلَ: يَفْعُلُ، وهذه البنية خاصة بالفعل اللاّزم، وفي ذلك يقول سيبويه: « ليس في الكلام فعلته متعديا»[2]، وقد نلاحظ أنّ هذا الوزن خاص بالفعل اللاّزم المجرّد فحسب، أما الفعل اللاّزم المزيد فله أبنية أخرى، ومن ذلك:
- انْفَعَلَ- وذلك مثل: انطلق، اندحر، امتحن، امتزج[3].
- افْعَلَّ. وذلك مثل: امدّدّ. قال المبرد: « وهو فِعْلٌ لا يتعدّى الفَاعل، لأن أصل هذا الفعل هو لما يَحْدث في الفاعل، مثل: ازرقّ واعورَّ»[4].

---

[1] يُنظر: سيبويه: الكتاب، ص38.

[2] المصدر نفسه، ص34.

[3] ينظر: جمال الدين الدويني: الشافية في علم التصريف، المكتبة المكية ، مكة المكرمة، ط1، 1995م، ص21.

[4] أبي العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الثقافية العراقية، بغداد، ص76.

- افعَالّ. مثل: ابياضَّ، اصفارَّ، ازراقَّ[1].
- افعَلَلَّ- مثل: اطمأنَّ واقشعر واشمأز واكفهرَّ واضمحلَّ[2].
- افْعَنْلَل، وذلك بزيادة إحدىاللامين، مثل: احرَنْجَمَ، أي: اجتمع افْعَنْسَسَ الجَمَل.
- تَّفَعْلَتْ- ومن ذلك: تَعَفْرَتَ[3].
- تَّفَعْلَلَ- مثل: تَّزَلْزَلَ، تَمَلْمَلَ- وفي ذلك قال المبرد: « وذلك نحو: تَّدحْرجَ وتَسرْهَقَ، وهذا مثال لا يتعدَّى، لأنه في معنى الانفعال، وذلك قَوْلُكَ: دَحْرَجْتُّهُ فَتَّدَحْرجَ»[4].
- افْعَنْلَى. مثل: احرنبىَ[5]، أي: تهيّأ للغضب.
- وبنية تَفَعْلَى مثل" تَقَّلْسَى، أي: لَيس القَّلَنْسَوَة[6].
- وبنية تَفَعْنَلَ مثل: تَقَلْنَس، وأما بنية تَفَوْعَلَ مثل: تَجَوْرَبَ وتَكَوْثَرَ وتَحَوْقَلَ.
- وبنية تَفَعْوَلَ مثل: تَسَورْوَل، تَرَهْوَكَ، أي: اضطَربَ في مشيه، تَكَوْثَرَ وتَهَلْوَسَ.

---

[1] علي جابر المنصوري: التطبيق الصرفي، الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ص94.

[2] ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، ص197.

[3] أبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، ص203.

[4] المبرد: المقتضب، ص86.

[5] ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، ص185.

[6] ينظر: بن عقيل: شرح بن عقيل، ص261.

دلالات أبنية الفعل اللازم:

إن الفعل اللاّزم له العديد من المجالات الدلالية التي يعبرّ عنها، ولا يعبّر عنها الفعل المتعدي، وقد تحدث ابن السراج وغيره من النحاة في هذه القضية، ومن دلالات أبنية الفعل اللاّزم ما يأتي:

أ- الدلالة على حركة الجسم:

من المعلوم أنّ حركة الجسم إمّا أنّ تكون حركة أفقية، وذلك مثل: جاء وأتى، وأمّ أن تكون حركةٌ رأسيةٌ، مثل: سقط ونَزَلَ، وامّا أن تكون حركة الفاعل مضطربة، ومن ذلك الفعل: يَلْعَبُ.

ب- الدلالة على خِلْقةٌ:

وذلك مثل أسْوَّد، ازْرَقَّ، وغيرها العديد من الأفعال.

ج- الدلالة على أفعال النفس:

هناك العديد من الأفعال التي تدل على فعل النفس، وفي ذلك يقول ابن السراج: « وأمَّا أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو: ركم، وطرف، وغضب وغيرها»[1].

[1] ابن السراج: الأصول في النحو، ص203.

المبحث الرابع: مواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية).

لقد ورد في السنة النبوية العديد من الأفعال اللازمة في مواطن عدّة من أحاديثه- صلى الله عليه وسلم- وقد أشار النحاة إلى ذلك، ولتبيان ما سبق فقد أجريت الدراسات على عدد من أحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، بالعديد من الجمل ذات الأفعال التامة، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- **الجملة ذات الفعل اللازم:**

لقد وقع اختيار الرسول – صلى الله عليه وسلم- على هذه الجمل لما رأى من أنّ للأفعال اللازمة امتيازًا يساعده في مساحات شاسعة من أحاديثه، حيث أن الجملة المشتملة على الفعل اللازم تمتاز بقصرها، وهذا يؤدي إلى إعطاء مساحات شاسعة من أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- أمام العديد من الأفكار أو الجمل الجديدة، ومن امتيازات الفعل اللازم أيضا تكثيف دلالته على المعنى، وذلك لان الفعل اللازم لا يحتاج إلى غير الفاعل.

وكما أسلفت أن الفعل اللازم هو الذي يلزم فاعله ويكتفي به مواطن عدّة من أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- وبصيغ زمنية مختلفة، ومن ذلك ما يأتي:

1- الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الماضي:

إن أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قد حظيت بالعديد من الشواهد التي كان الفعل اللازم فيه بصيغة الماضي، وسأذكر فيما يأتي بعض مواطن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

❖ قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»[1].

نلاحظ في الحديث السابق أن الفعل اللازم هو "نوى" وفاعله لضمير مستتر تقديره هو" وقد ورد الفعل بصيغة الماضي.

❖ قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: « فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا وأصابت منها طائفة»[2].

نلاحظ في الحديث السابق أن الرسول- صلى الله عليه وسلم – قد استعمل الأفعال (فشربوا وسقوا وزرعوا) وهي أفعال لازمة ماضية، وفاعل هذه الأفعال على التوالي (واو الجماعة).

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري: العلم رقم 8.

[2] المصدر نفسه، رقم 9.

❖ قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغيرهم علم فضلوا وأضلوا»[1].

ورد في الحديث السابق الفعلان (ضلّ، أضلّ)، وهما فعلان ماضيان لازمان وفاعلهما (واو الجماعة).

2- الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع:

لقد شاع في أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- استعمال الجمل ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع، ولعل سبب ذلك يكمن في رشاقة الجملة وتكثيف معناها، كما أن دلالة الفعل المضارع تشير إلى الاستمرار أو الاستقبال، ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

❖ قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : « مَهْ عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا»[2].

الفعل "تطيق" في الحديث السابق هو فعل لازم، وفاعله "واو الجماعة"، كما نلاحظ أن الفعل "تطيق" قد ورد بصيغة المضارع.

❖ قول الرسول- صلى الله عليه وسلم-: « من اشتراط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل ويظهر الزنا وتكثر النساء ويقل الرجال»[3].

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري: الإيمان رقم 11.

[2] المصدر نفسه ، رقم 5.

[3] المصدر نفسه: العلم، رقم 9.

في الحديث السابق ذكر الرسول –صلى الله عليه وسلم– مجموعة من الأفعال اللازمة التي جاءت بصيغة المضارع وهي (يقل، يظهر، يظهر، تكثر، يقل) أن فاعل هذه الأفعال على التوالي هو (العلم، الجهل، الزنا، النساء، الرجال).

3- الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الأمر:

❖ قال الرسول– صلى الله عليه وسلم–: «يسروا ولا تعسروا بَشَّروا ولا تنفروا»[1].

في الحديث السابق ذكر رسول الله– صلى الله عليه وسلم– الفعلين (يسر، بشِّر)وهذا أن الفعلان وردا بصيغة الأمر، و(واو الجماعة في كلا الفعلين) ضمير متصل في محل رفع فاعل، وبعد هذان الفعلان لازمان، لاكتفائهما بذكر فاعليهما.

❖ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم–: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون واتوها تمشون عليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»[2].

ذكر رسول الله –صلى الله عليه وسلم– العديد من الأفعال في الحديث السابق، ومن تلك الأفعال: (فصل، فأتم)، فكلا الفعلان السابقان وردا بصيغة المضارع وفاعل هذين الفعلين "واو الجماعة".

وقد اكتفى هذان الفعلان بفاعلهما، فهما فعلان لازمان.

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري: الجمعة ، رقم 8.

[2] نفسه ، رقم 71.

الفصـــل الثـــاني

الفعل المتعدي

المبحث الأول: مفهوم وأبنية الفعل المتعدي ودلالاته.

المبحث الثاني: الفعل المتعدي إلى مفعولين.

المبحث الثالث: الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

المبحث الرابع: مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية).

المبحث الأول: مفهوم وأبنية الفعل المتعدي ودلالاته.

مفهوم الفعل المتعدي والفعل المتعدي إلى مفعول واحد:

أولا: التعدي في اللغة:

عرّف ابن منظور التعدي في اللغة بأنه:

"مجاوزة الشيء غيره، يقال: عدّيته، أي تجاوز"[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[2].

أي لا تتجاوزا حدود الله.

ثانيا: الفعل المتعدي في الإصطلاح:

لقد قام العديد من النحاة بتعريف الفعل المتعدي، فقد ذكر ابن السراج أن الفعل المتعدي هو: « ما افتقر إلى فاعله إلى محل مخصوص يحفظه»[3].

ويقصد ابن السراج أنّ الفاعل محتاج لمفعول لإتمام المعنى، ومن ذلك: أكل الولد التفاحة.

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع د ى)، ص33.

[2] سورة البقرة، الآية 229.

[3] ابن السراج :الأصول في النحو، ص267.

أقسام الفعل المتعدي: تحدث النحاة عن قضية الفعل المتعدي وأقسامه، وقد قاموا بتقسيم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، والفعل المتعدي إلى مفعولين، كذلك الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل[1].

وفيما يأتي تفصيل هذه الأقسام:

إن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد عبارة عن الفعل الذي يتطلب مفعولا به واحدًا فقط[2].

ومن ذلك قولنا: فهم الطالب الدرس/ كرّم المعلم التلميذ المجتهد.

أبنية ودلالات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد:

إن الفعل إما أن يكون مجردا أو يكون مزيدا، ولكل من المجرد والمزيد، فالفعل المجرد المتعدي له أبنية كثيرة، وهي:

أ- فَعَلَ: يَفْعَلُ[3]، ولهذا البناء دلالات عدة كما ذكر النحاة ومن تلك الدلالات:

- التناول أي: احتواء الفاعل للمفعول.
- المنح يكون مضمون الفعل منتقل من الفاعل نحو المفعول به.
- الترك والابتعاد: تكون حركة الفاعل هنا بعيدة كل البعد عن المفعول.

---

[1] ينظر: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص341.

[2] ينظر:عبد الرحمان بن أبي سعيد الشهير بابي البركات الانباري: أسرار العربية، تحقيق: فخر بن صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1995،1م ص87.

[3] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ص86.

ب- فَعَلَ: يَفْعَلْ: ومن دلالات هذه البنية: الإخراج، الإظهار، الإنتاج، التنازل والإدخال وغيره.

ج-فَعَلَ: يَفْعِلْ: تدل هذه البنية على المصادمة والتجزئة أيضا وكذلك تدل على النشر والتوزيع.

ح-فَعَلَ: يَفْعَلُ: وتدل على المصادقة والتتابع والتنازل[1].

المبحث الثاني: الفعل المتعدي إلى مفعولين:

لقد قسم النحاة الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أقسام، وسوف أتحدث في هذا المبحث عن الفعل المتعدي إلى مفعولين.

تحدث سيبويه عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، فقال في ذلك: « هذا باب الفاعل يتعداه فعله إلى مفعولين، فان شئت اقتصرت على المفعول الأول، وان شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول[2]، ومن ذلك: أعطى عبد الله زيدا درهما.

إن الفعل إما أن يتعدى إلى مفعول واحد ويقتصر على ذلك، وإما أن يتعدى إلى مفعولين، قد أجازه النحاة.

تحدث النحاة عن الأفعال المتعدية، قد أسهبوا الحديث في ذلك فقاموا بتقسيم الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين إلى قسمين، وهما[3]:

---

[1] ينظر: عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني: المفتاح في التصريف، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة بيروت، ط1، 1987م، ص36.

[2] سيبويه: الكتاب، ص37.

[3] ينظر: ابن عقيل: شرح بن عقيل، ص184.

القسم الأول: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو خبر.

القسم الثاني: أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ أو خبر.

وفيما يلي يأتي تفصيل ذلك:

القسم الأول:

لم يشر سيبويه في كتابه أو في أثناء حديثه إلى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو خبر.

القسم الثاني:

إن من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهنا يجوز الاقتصار على احدهما دون الأخر[1].

وهذه الأفعال هي أفعال القلوب.

إن هناك العديد من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين قد يحذف أحد مفعولهما أو كليهما، وقد سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب.

إن هذه الأفعال قسمين:

1-أفعال تدل على اليقين وهي: رأى، علم، تعلم، ألفى[2].

واليك تفصيلات هذه الأفعال:

---

[1] ينظر: الانباري، أسرار العربية، ص94.

[2] ينظر: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، ص79.

- رأى: وتأتي بمعنى علم واعتقد[1].

- علم: ومن قول الشاعر:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل[2].

- درى: يقول الشاعر:

دريت الوفى العهد ياعرو فاغبط فان اغتباطًا بالوفاء حميد[3].

موطن الشاهد: دريت الوفى العهد" ووجه الاستشهاد جاء فعل "درى" فلبيا يفيد اليقين ونحسب مفعولين.

- تعلم: بمعنى اعلم واعتقد[4].

- وجد: بمعنى علم واعتقد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾[5].

2-**أفعال تدل على الرجحان:** وهذه الأفعال هي: خال، ظن، حسب، زعم، عد، حجا، جعل، وهب[6].

---

(1) ينظر: ابن عقيل:شرح بن عقيل، ص29.

(2) لم ينسب البيت لقائله: ينظر البيت في: دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ص159.

(3) لم ينسب البيت لقائله: ينظر البيت في: دليل السالك سيبويه، الكتاب ص238.

(4) ينظر: ابن عقيل: شرح بن عقيل، ص32.

(5) سورة الأعراف، الآية 102.

(6) ينظر: الازهري: التصريح، ص247.

واليك هذه الأفعال بالتفصيل:

- ظنّ: ظننت زيدًا صاحبك، كما نستعمل ظنّ لليقين.
- خال: مثل: خلت الدراسة متعة[1].
- حسب: تفيد الرجحان وتتصيب مفعولين ايضا.
- زعم: بالحركات الثلاثة: تتعدى لمفعولين، فهي تنصب مفعولين وتستعمل زعم بمعنى ظن ايضا.
- عدّ: قال الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنها شريكك في العدم[2].

- حجا: لم ينقل احد من النحاة أن حجا تنصب مفعولين غير ابن مالك والفعل حجا له العديد من المعاني، ومنها الغلبة في المحاباة.
- وهب: مثل: وهبني الله فداك أي خيرني فداك.
- جعل: مثل: أجعلتني مديرًا؟ أي ضننتني مديرًا؟

[1] ينظر: ابن عقيل: شرح بن عقيل، ص28.

[2] البيت للنعمان بن بشر الأنصاري الخزرجي، وينظر البيت:عبد الله الازهري: التصريح، ص248.

المبحث الثالث: الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

الفعل إما أن يتعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، والأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كما ذكرها النحاة هي: أرى، اعلم، أنبأ، نبأ، أخبر، خبّر، وحدث[1].

وهذه الأفعال كما نراها هي سبعة أفعال، أربعة منها معها همزة النقل وثلاثة أفعال جاءت بتضعيف العين.

أقسام الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل:

قسم النحاة الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أولا: الفعل المنقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين:

وهذا القسم يشتمل على فعلين وهما: اعلم وارى، واصل هذين الفعلين رأى وعلم المتعديين إلى مفعولين اثنين، وعندما دخلت عليهما همزة التعدية فنراهما قد تعديا إلى ثلاثة مفاعيل[2].

ومن ذلك: علم الشباب الاستقامة طريق النجاة فنقول: أعلمت الشباب الاستقامة طريق النجاة.

---

[1] ينظر: ابن عقيل: شرح بن عقيل، ص64.

[2] ينظر: هشام الانصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق : بن محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1963م، ص29.

ثانيا: فعل متعد إلى مفعول واحد واجري مجراه لموافقته له معناه:

ومنه هذه الأفعال: أنبأ، نبّأ، أَخْبَرَ وحدثَ[1].

ثالثا: فعدل متعد إلى مفعولين، وكذلك إلى الظرف المتسع فيه:

ومنه قولنا: أعطيت محمدًا درهما اليوم، فالفعل (أعطى) تعدى إلى مفعولين وكذلك تعدى إلى الظرف.

المبحث الرابع: مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري: (دراسة تطبيقية).

من خلال تصفحنا لأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم- نلاحظ أن الرسول لا يكون في جميع الحالات محتاجا للتعبير عن مشاعره بالإبهام وعدم الإفصاح بل أننا نلاحظ أحيانا أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- قد يتوخى الإفصاح حتى لا يتوهم المتلقي غرضا آخر لا يريده الرسول- صلى الله عليه وسلم-.

وقد جاءت الجمل ذات الفعل المتعدي في أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- على النحو الأتي:

أولا: الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد:

تنقسم الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه إلى 3 أقسام:

---

[1] ينظر: نور الدين الجامي: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة بن طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، بغداد، 1983م، ص411.

القسم الأول: الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه بصيغة الماضي.

لقد استخدم رسول الله– صلى الله عليه وسلم– العديد من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد بصيغة الماضي في أحاديثه الشريفة، ومن ذلك ما يأتي:

- قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: «أمّ بعد فإنّه لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ لكنّي خشيتُ أَنْ تَعْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجَزُوا عَنْهَا»[1].

فالفعل الماضي في الحديث الشريف السابق هو "خَشيتُ" وفاعله (تاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وأما مفعول الفعل فهو (المصدر المؤول من أنا والفعل تفرض).

- قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: «من جر توبة مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة»[2].

في الحديث السابق ورد "جرّ" وهو فعل جاء بصيغة الماضي، وفاعله (ضمير مستتر تقديره هو)، كما أنّ هذا الفعل قد تعدى إلى مفعول واحد وهو توبة.

القسم الثاني: الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بصيغة المضارع:

إن الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد بصيغة المضارع لها حضور بارز في أحاديث الرسول– صلى الله عليه وسلم–، وذلك لدلالة الفعل المضارع على

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الجمعة رقم 72 .

[2] محمد البخاري: صحيح البخاري، اللباس، رقم 494.

الاستمرارية وهناك العديد من أحاديث الرسول التي تمثل ذلك، ومن تلك الأحاديث ما يلي:

- قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: « من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا»[1].

الفعل "يقربن" هو فعل مضارع، وفاعله (ضمير مستتر تقديره هو)، كما تعدى هذا الفعل إلى مفعوله، وهو مسجدنا.

- قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم– أيضا: «إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعها»[2].

في الحديث السابق الفعل (يمنع) جاء بصيغة المضارع، وفاعله (الضمير المتصل تقديره هو)، وقد تعدى هذا الفعل إلى مفعول واحد، وهو (الضمير المتصل الهاء).

القسم الثالث: الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بصيغة الأمر:

لقد استخدم الرسول– صلى الله عليه وسلم– العديد من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد بصيغة الأمر في أحاديثه الشريفة، ومن ذلك ما يأتي:

- قول– صلى الله عليه وسلم–: « اللهم ارزق آل محمد قوتاً»[3].

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الأذان، رقم 67.

[2] المصدر نفسه، رقم 69.

[3] المصدر نفسه: الرقاق، رقم 542.

الفعل (ارزق) في الحديث السابق فعل جاء بصيغة الأمر، وقد تعدى إلى مفعول واحد وهو الفعل هو (آل).

- قول- صلى الله عليه وسلم-: « التمس غلاما من غلمانكم يخدمني»[1].

جاء الفعل (التمس) بصيغة الأمر، وقد رفع فاعلا وهو (ضمير مستتر تقديره أنت)، كما اكتفى هذا الفعل بتعدية إلى مفعول واحد، وهو كلمة (غلاما).

ثانيا: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين:

إن اللغة العربية تزخر بالعديد من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وهذان المفعولان إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبر، وإما ألا يكون كذلك، والمتطلع لأحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فانه يلاحظ العديد من الشواهد على ذلك واليك تفصيل ذلك.

لقد ذكر النحاة أن الفعل قد يأتي متعديا إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهذه الأفعال هي: أفعال القلوب.

أفعال القلوب: وهذه الأفعال قسمان: وهما:

1-**أن تدل هذه الأفعال على اليقين:** وهذه الأفعال هي التي تفيد التحقق من نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول وهي: رأى، علم، وجد، تعلم، ألفى.

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الأطعمة، رقم 468.

2-**أن تدل هذه الأفعال على الرجحان:** وهذه الأفعال هي التي تفيد التردد بين نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول وعدم نسبته إليه، زهي: خال، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، جعل، وهب.

واليك تفصيل ذلك:

أولا: أفعال القلوب الدالة على اليقين:

لقد ورد في أحاديث النبي- صلى الله عليه وسلم- العديد من أفعال القلوب نذكر ما يأتي:

أ- الفعل (رأى):

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « واني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم»[1].

إن الفعل (رأيت) قد رفع فاعلا وهو ضمير المتكلم المتصل التاء، وقد نصب مفعولين، وهما المصدر المؤول من أن والفعل أرد والمفعول الثاني هو (سبيهم).

ب- الفعل (زعم):

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « لو يعلمون ما في العتمة والفجر»[2].

الفعل (يعلمون) نصب مفعولين، هما اسم الموصول (ما) والمفعول الثاني نسبة الجملة الجار والمجرور في العتمة والفجر.

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الوكالة، رقم 180.

[2] المصدر نفسه: مواقيت الصلاة، رقم 46.

ج- الفعل (وجد):

- قال- صلى الله عليه وسلم-: « فلما نشرها وجد المآل والصحيفة»[1].

فالفعل وجد في الحديث السابق قد رفع فاعلا، وهو الضمير المستتر تقديره هو ونصب مفعولين.

د- الفعل (درى):

- قال- الرسول صلى الله عليه وسلم-: « إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفش فراشه بداخله إزاره فانه لا يدري ما خلفه عليه»[2].

ه- الفعل (تعلّم): لقد أورد النبي- صلى الله عليه وسلم-، الفعل تعلّم في بعض أحاديثه، ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

- قال- صلى الله عليه وسلم-: « إن أفضلكم من تعلَّم القرآن وعلمه»[3].

فالفعل (تعلم) رفع فاعلا وهو (ضمير مستتر تقديره هو) ونصب مفعولا (القرآن).

ز- الفعل (ألفى): من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فإنه لم يجد أية موضع قد استعمل فيه الرسول- صلى الله عليه وسلم- الفعل (ألفى).

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الكفالة، رقم 178.

[2] المصدر نفسه: الدعوات، رقم 532.

[3] نفسه: فضائل القرآن، رقم 436.

ثانيا: الأفعال الدالة على الرجحان:

لقد استخدم الرسول- صلى الله عليه وسلم- العديد من الأفعال التي تدل على الرجحان ومن ذلك، ما يأتي:

أ- **الفعل (ظن):** ومن الأحاديث التي اشتملت على هذا الفعل، ما يأتي:

- قال عليه ألف صلاة وسلام: « لقد ظننت يا أبى هريرة أن لا تسألني (...) عن هذا الحديث»[1].

ب- الفعل (حسب):

- قال النبي- صلى الله عليه وسلم-: « فقال ويلك قطعت عنق صاحبك قطعت صاحبك مرارا ثم قال من كان منكم مادحا أخاه لا محالة فليقل احسب فلانا»[2].

الفعل (أحسب) رفع فاعلا وهو (ضمير مستتر تقديره أنا)، وقد نصب مفعولين وهما (فلانا، والمفعول الثاني محذوف).

ج- الفعل (زعم):

- قال رسول- الله صلى الله عليه وسلم-: « فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا اقدر أن أعيده كما كان»[3].

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري العلم، رقم 11.

[2] المصدر نفسه: الشهادات، رقم 211.

[3] نفسه: التفسير، رقم 368.

د- الفعل (عدّ):

من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فإنه لم يجد أية موضع قد استعمل فيه الرسول- صلى الله عليه وسلم-، الفعل (عدّ).

ج- الفعل (حجا):

من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فإنه لم يجد أية موضع قد استعمل فيه الرسول- صلى الله عليه وسلم-، الفعل (حجا).

خ- الفعل (جعل):

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « جعل الله الرحمة مائة جزء فأمسك عنده تسعة وتسعون جزءا وأنزل في الأرض جزءا واحدا»[1].

الفعل (جعل) رفع فاعلا وهو لفظ الجلالة الله، ونصب مفعولين اثنين وهما (الرحمة، مائة).

ذ- الفعل (وهب):

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث»[2].

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري، الأدب، رقم 508.

[2] المصدر نفسه، رقم 222.

ثالثا: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل:

الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل عديدة، ومن تلك الأفعال: اعلم، أرى، أنبأ، نبأ، اخبر، خبر، حدُ، واليك تفصيل ذلك:

أ- الفعل (اعلم):

- قال- صلى الله عليه وسلم-: «لا ابرح حتى اعلم ما وراء هذا ثم نادى يا جليح»[1].

ب- الفعل (أرى):

- ومنه قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: « لا يدخل احد الجنة إلا أري مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا ولا يدخل النار احد إلا أري مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حسرة»[2].

ت- الفعل (أنبأ):

لم يرد في أحاديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم- استعماله للفعل (أنبأ).

ث- الفعل (نبأ):

- قال- صلى الله عليه وسلم-: « الم أنبأ انك تقوم الليل وتوصم النهار»[3].

ج- الفعل (اخبر):

---

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري ، مناقب الأنصار، رقم 314..

[2] المصدر نفسه: الرقاق، رقم 549.

[3] نفسه: أحاديث الأنبياء رقم 279.

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسام-: « ألا أخبركِ ما هو خير لك منه تسبحين الله عند منامك ثلاثا وثلاثين وتحمدين الله ثلاثة وثلاثين وتكبرين الله أربعا وثلاثين»[1].

ح- الفعل (خبر): لم يرد أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- قد استخدم الفعل (خبر) في أحاديثه.

خ-الفعل (حدث): قال النبي- صلى الله عليه وسلم-: «ألا أُحَدِثُكُمْ حديثا عن الدَّجال ما حَدَّثَ به نبي قومه»[2]، فالفعل (حدث) رفع فاعلا وهو ضمير مستتر تقديريه (هو)، ونصب مفعولين، وهما شبه الجار والمجرور وقومه.

[1] محمد البخاري: صحيح البخاري ، كتاب رقم 463.

[2] المصدر نفسه: كتاب رقم 143.

الفصل الثالث

تعدية الفعل اللازم ولزوم الفعل المتعدي.

1- المبحث الأول: تعدية الفعل اللازم ووسائل تعديته.

2- المبحث الثاني: مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري.

3- المبحث الثالث: لزوم الفعل المتعدي والتغير الدلالي.

4- المبحث الرابع: مواضع لزوم الفعل التعدي في صحيح البخاري.

المبحث الأول: تعدية الفعل اللازم ووسائل تعديته.

إن المفعول الذي تدل عليه صيغة الفعل أقوى من المفعول الذي تدل عليه صيغة الفعل، وهنا ما أشار إليه سيبويه[1]، ولذلك نلاحظ أن الفعل اللازم يتعدى إلى المفاعيل التي تدل عليه صيغة الفعل، وهي: المصدر وظروف الزمان.

كما تحدث سيبويه عن تعدي الفعل اللازم للمصدر، وفي ذلك قال سيبويه: « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحذقان الذي أخذ منه، لأنه يذكر ليدل على الحدث[2]. فهناك علاقة واضحة بين الفعل ومنصوبه وهو المصدر، فهو متضمن معنى بمعناه، وهو أن ذكر فقد يدل على نوع الحدث أو عدده وليس كذلك المفعول الذي لا يتضمنه الفعل.

ويتعدى الفعل اللازم أيضا إلى اسم المكان المشتق من لفظه، والعلاقة هنا دلالية ولفظية. كذلك يتعدى الفعل اللازم إلى ما دّل على المكان، مثل: وجه كد، ومكان.

إن هناك العديد من الأشخاص الذين يستعملون اللغة العربية يقومون بتعدية الفعل اللازم إلى أسماء لا دلالة عنها في الأفعال، وقد ذكر سيبويه ذلك، فقال: « وقد

---

[1] ينظر: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: شرح الكتاب، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد عبد الدايم، الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة، ط1، 1986م، ص 213.

[2] سيبويه: الكتاب، ص 34.

قال بعضهم: ذهبت الشام، شبه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا المذهب والمكان»[1].

هناك أسماء تدل على الأماكن غير المبهمة، وهذه الأسماء نجد أن الفعل اللازم يتعدى إليها بحرف الجر، لكن حرف الجر تعدى الفعل تعدية مباشرة.

وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع[2].

وسائل تعدية الفعل:

إن المقصود بوسائل تعدية الفعل أي الطرق التي نغير بها الأفعال المجردة عند إنتاج الأفعال المزيدة، فالأفعال أحيانا تكتسب صفة التعدي بالزيادة، وقد ذكر عباس أن هذه الوسائل متشابهة في تعدي الفعل اللازم، وتختلف هذه الوسائل أيضا في أن كل واحدة تفيد مع التعدية معنى خاصا، فتفيد واحدة جعل الفاعل مفعولا به وذلك مثل همزة التعدية.

ويعد كلام عباس حسن مخالف لمذهب الجمهور، فقد قال السيوطي: « ادعى الجمهور أن معناهما أي الهمزة والتصنيف أو الهمزة والباء في التعدية واحد، فلا يفهم هذا التصنيف تكرار ومعالجة ولا مصاحبة[3].

---

[1] سيبويه: الكتاب، ص 35.

[2] المصدر نفسه، ص 36.

[3] جلال الدين السيوطي : همع الهوامع، تحقيق: محمد بن بدر الدين النعساني ، دار المعارف ، بيروت، (د ط)، ص16.

وقد ذكر النحاة العديد من وسائل التعدية للفعل، ومن تلك الوسائل ما يأتي:

أولا: التعدية بالهمزة:

لقد فرق سيبويه بين صيغة اللازم (فعل) وصيغة المتعدي بالهمزة (افعل) من حيث المعنى، ومرجع هذه التفرقة إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التصير، وفي ذلك قال سيبويه: « تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه»[1].

ويقول أبو علي الفارسي: « الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نقلت الهمزة تعدت إلى مفعول، والمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين[2].

ثانيا: التعدي بالتضعيف:

والمقصود بالتضعيف هنا أي : تضعيف عن الفعل، فكما يتعدى الفعل بالهمزة يتعدى أيضا بالتضعيف، ومن ذلك: كبر محمد كبرته، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: « وقد يجيء الشيء على فعلت كما أنهما يشتركان في غير هذا، وذلك كقولك: فرحته وفرحته وان شئت أفرحته، وغرم وغرمته واغرمنه إن شئت[3].

---

[1] سيبويه: الكتاب ، ص55.

[2] ينظر: أبو الفتح بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد بن علي النجار ، دار الهدى للطباعة ، بيروت، ط2، ص 214.

[3] سيبويه : الكتاب، ص56.

ثالثا: بناء الفعل على وزن (استفعل).

يمكن للفعل أن يتعدى إذا بني على وزن استفعل، وبين استفعل وزائدها وهما الهمزة والتاء كقولك: خرج الشيء واستخرجته.

رابعا: التعدي بدون الهمزة.

هناك العديد من الأفعال اللازمة التي أوردها النحاة قد جاء المتعدي منها من غير الهمزة أو التضعيف، ويرى سيبويه أن استعمال هذه الأفعال منقولة عن العرب، وفي ذلك قال سيبويه: « وقال بعض العرب أفتنت الرجل وأحزنته وأرجعته وأعورت عينه، أرادوا جعلته حزينا وفاتنا»[1].

خامسا: التعدي بحرف الجر.

إن الفعل يتعدى بحرف الجر، وفي ذلك أورد سيبويه: « وإذا قلت: مررت بزيد وعمرا مررت به، نصبت، وكان الوجه لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدي اسما تبنيه عليه ولكنك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول وان كان الفعل لا يعتل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت مررت زيدا، ولو لا انه كذلك ما كان وجه الكلام زيدا مررت به وقمت وعمرا مررت به، ونحو ذلك قولك: خشنت بصدره، فالصدر في موضع، نصب وقد عملت الباء، ويجوز لنا حذف حرف الجر الباء[2] في كلمة صدره، ولا يجوز في مررت بزيد، إلا في الضرورة الشعرية.

---

[1] سبويه : الكتاب، ص57.

[2] المصدر نفسه ، ص92.

المبحث الثاني: مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري: (دراسة تطبيقية).

من الملاحظ أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- قد استعمل في أحاديثه العديد من الأفعال التي تعدت إلى مفعولها بوسائل متعددة، ومن تلك الوسائل ما يلي:

أ- الجمل ذات الفعل المتعدي إلى المفعول به بحرف الجر:

تحظى اللغة العربية بالعديد من الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعولها إلا بواسطة حرف جر، وفي هذه الحالة يجوز حذف حرف الجر منها، وعندئذ يكون المجرور منصوبا بنزع في التخلص من بعض حروف الجر عند الحاجة وذلك للضرورة.

وهناك العديد من أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- التي تشمل على أفعال ماضية ومضارعة تعدت إلى مفهومها بواسطة حرف الجر، ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « حق على كل مسلم أن يغتسل في سبعة أيام يومًا يغسل فيه رأسه وجسده»[1].

إن الفعل (يغتسل) الوارد في حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- السابق قد تعدى إلى مفعوله بحرف الجر (في).

- قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: « اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم وان لم تكونوا جنبا واصبوا من الطيب»[2].

---

[1] محمد البخاري : صحيح البخاري ، الجمعة ، رقم 70.

[2] المصدر نفسه ، رقم 69.

نلاحظ أن الفعل (اصبوا)، ورد بصيغة الأمر، وتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر (من).

ب- الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بواسطة الهمزة:

لقد استعان الرسول- صلى الله عليه وسلم- في العديد من المواطن بالهمزة، وذلك للوصول إلى المفعول به فنرى أن الرسول- صلى الله عليه وسلم- استطاع أن يجعل من الفعل اللازم فعلا متعديا، وذلك بسبب إدخال الهمزة عليه، ومن الأحاديث التي أوردها الرسول – صلى الله عليه وسلم- في ذلك ما يأتي:

- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: « ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه صريف الأقلام»[1].

لقد جاء الفعل (اسمع) بصيغة الماضي، وفاعله (الضمير المستتر تقديره أنا).

واصل هذا الفعل (سمع) وقد عدي هذا الفعل إلى مفعوله بواسطة الهمزة، وهو صريف.

ج- الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بواسطة التضعيف:

وهناك العديد من أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- التي تشمل على أفعال متعدية إلى مفعولها بواسطة التضعيف ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

---

[1] محمد البخاري : صحيح البخاري، الصلاة ، رقم 30.

قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: « إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكا»[1]، وهذا يدل على أنه يهتم به ويوليه عناية خاصة، ولذلك ضعف الفعل اللازم ليجعله متعديا.

المبحث الثالث: لزوم الفعل المتعدي والتغير الدلالي.

إن في اللغة العربية العديد من الأفعال التي تنتقل من التعدي إلى اللزوم، وجميع هذه الأفعال تخضع في لزومها إلى سبب من أسباب ثلاثة، وهذه الأسباب هي:

أولا: استخدام الفعل الذي حذف مفعوله بكثرة.

ثانيا: الحاجة إلى التعبير بدلالة الفعل على الحدث المطلق.

ثالثا: التغيير الدلالي للفعل.

وإذا ما أردنا تصنيف الأفعال المتعدية التي ألزمت فسنجدها تنقسم إلى قسمين، وهي:

أ– أفعال متعدية ألزمت لحذف المفعول.

ب–أفعال ألزمت لتغيرها الدلالي، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

[1] محمد البخاري : صحيح البخاري، الحيض ، رقم 27.

القسم الأول: أفعال متعدية ألزمت كثرة حذف مفعولها.

لقد كان حذف المفعول سببا في عدّ الفعل لازما، ولا شك أن لزوم الفعل أيضا متصل بالمعنى الذي قد عبر عنه، كما أن حذف المفعول متصل أيضا بتغيير الدلالة ولو جزئيا وهناك العديد من الصيغ لتلك الأفعال، ومنها:

أ- فعل: يفعل:

ومن ذلك قوله تعلى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ ﴾[1]، المقصود بالبحث في الآية السابقة هو إخراج التراب طلبا لشيء فيه، أو لموراة شيء، أما الشيء فهو مبحوث فيه.

ب- فعل: يفعل:

من ذلك قوله تعلى: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخۡسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾[2]، إن الأصل في الفعل (يخسف) هو التعدي، أما استخدامه لازما في نحو: خسف القمر فانه جاء لحذف المفعول، وذلك عندما يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا.

---

[1] سورة المائدة، الآية 31.

[2] سورة النحل، الآية 45.

القسم الثاني: التغير الدلالي وأثره في لزوم الفعل.

إن التغير الدلالي ليس هو الذي يلزم، وإنما هو سبب في نقل الفعل من مجال إلى مجال، فالفعل المتعدي أحيانا ينتقل إلى مجال الأفعال اللازمة فيصبح لازما، ومن أمثلة الأفعال المتعدية التي انتقلت إلى لزوم الفعل (حج)، فهذا الفعل عام ويدل على القصد، فنقول: حججت المكان، أي: قصدته، كما انه جاء متعديا في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[1].

هناك أفعال عديدة أدى التغير الدلالي إلى نقلها إلى دائرة الأفعال اللازمة بعد أن كانت متعدية، ومن تلك الأفعال ما يأتي:

أ- فعل : يفعل.

قال تعالى: ﴿۞ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾[2]، نلاحظ هنا أن الفعل (تر) قد انتقل من مجاله الدلالي إلى مجال أخر وهو مجال التعجب.

---

[1] سورة البقرة، الآية 158.

[2] سورة البقرة، الآية 243.

المبحث الرابع: مواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري.

لقد ورد في أحاديث الرسول– صلى الله عليه وسلم– العديد من المواضع في الأحاديث الشريفة التي ذكر فيها أفعال انتقلت زمن التعدي إلى اللزوم، فأصبحت لازمة بعد أن كانت متعدية، ومن تلك المواضع ما يأتي:

- قوله – صلى الله عليه وسلم–: « يخسف بأولهم وأخرهم ثم يبعثون على نياتهم»[1].

الفعل (يخسف) في الحديث السابق الأصل فيه أن يكون متعديا، وقد ورد الفعل (يخسف) هنا بصيغة اللزوم، لان كل من الفاعل والمفعول شيئا واحدا، فحذف المفعول واكتفي بالفعل ليدل على اتصاف الفاعل بالحدث.

- قوله – صلى الله عليه وسلم–: « أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله قالوا يا رسول الله ما منا احد إلا ماله أحب إليه قال فان ماله ما قدم ومال وارثه ما أخر»[2].

الفعل (قدم) في الحديث السابق جاء بصيغة اللزوم، فاكتفى بالفاعل وحده وهو (ضمير مستتر تقديره هو)، ولا مفعول له.

---

[1] محمد البخاري : صحيح البخاري، البيوع ، رقم 165.

[2] المصدر نفسه ، الرقاق ، رقم 541.

- قوله – صلى الله عليه وسلم– : « كان رجل يسرف على نفسه فلما حضره الموت قال لبنيه إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح»[1].

الأصل في الفعل (يسرف) التعدي، لكنه ألزم في حديث –رسول الله صلى الله عليه وسلم– السابق، فاكتفى بالفاعل وهو (ضمير مستتر تقديره هو) ولا مفعول له.

[1] محمد البخاري : صحيح البخاري ، أحاديث الأنبياء ، رقم 284.

خاتمة

يعد موضوع تعدي الفعل ولزومه من أبرز الموضوعات الهامة في الحديث الشريف، لذلك رأيت أنه من الواجب علينا أن نقوم بالخوض في غمار هذا الموضوع.

ولقد قمنا بمعالجة ظاهرة التعدي واللزوم في صحيح البخاري وذلك لإيضاح مدى حجم هذه الظاهرة في الكتب النحوية.

ومن خلال المنهج الذي اتبعناه في بحثنا هذا فقد كشف البحث العديد من خصائص الفعل المتعدي واللازم، ولعل من أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا نذكر ما يأتي:

1-الأفعال قسمين/ أفعال متعدية وأفعال لازمة.

2-إن الارتكاز على تصنيف الأفعال إلى لازم ومتعدي من خلال أبنية الأفعال ودلالاتها لا يصح وذلك لان هناك بعض من الأبنية المشتركة بين كل من الفعل اللازم والمتعدي.

3-الفعل اللازم فعل يكتفي بذكر فاعله.

4-اللغة العربية لغة مرنة فمن الممكن نقل الفعل المتعدي إلى اللازم كذلك يمكن نقل الفعل اللازم إلى المتعدي وفق ما يتطلب نقل الفعل.

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها استطعنا أن نوضح هذه القضية ونطبقها على الأحاديث المروية عن صحيح البخاري واستخلاص أهم الإشكالات التي تخدم الموضوع

الذي درسناه، ونختم قولنا بقول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾.

القرآن الكريم برواية حفص.

1. ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1970م.
2. ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق أمين و عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
3. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ألفية بن مالك، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط6،
4. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي: مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، بيروت ، ج1، 2001م.
5. ابو الفتح بن جني : الخصائص ، تحقيق : محمد بن علي النجار ، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، ط2.
6. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب(د.م).
7. أبو بشر عمر بن عثمان سيوية. الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط3، 1988م.
8. ابو محمد عبد الله بن مسلم قتيبة : ادب الكاتب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر، ط 4، 1963م .

9. أبي العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، المجلس الأعلى للشؤون الثقافية العربية، بغداد، 1982م.

10. أبي القسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الأعراب، تحقيق: علي بوملحم، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

11. أبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط3، 1988م.

12. ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي : شرح الكتاب ، تحقيق : رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي و محمد عبد الدايم ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ط 1، 1986 م.

13. السهيلي : نتائج الفكر ، تحقيق : عادل بن احمد عبد الموجود و علي بن محمد معوض ، بيروت ، ط2 ، 1992م.

14. بدر الدين المصري المالكي: توضيح المقاصد و المسالك شرح ألفية بن مالك، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان. دار الفكر العربي، ط1، 2008م.

15. جلال الدين السيوطي : همع الهوامع، تحقيق: محمد بن بدر الدين النعساني ، دار المعارف ، بيروت ، د ط .

16. جمال الدين الدويني: الشافية في علم التصريف المكتبة المكية، مكة المكرمة،ط1، 1995م.

17. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي: شرح التسهيل؛ تحقيق، بن محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1963م.

18. خالد عبد الله الأزهري، التصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركائه مصر.

19. رجب عبد الجواد ابراهيم: أسس علم الصرف، ج1، دار الآفاق العربية، 2002م.

20. زين كامل الخويسكي: ألفية بن مالك في النحو و الصرف شرح ميسر، ط1، الإسكندرية 2003م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ج1 .

21. عباس حسن : انحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط 5، 1975م

22. عبد الرحمان بن أبي سعيد الشهير بأبي البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: فخر بن صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

23. عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني: المفتاح في التصريف، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة بيروت ط1، 1987م.

24. عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك، ألفية بن مالك(د.م).

25. عبد الهادي الفضلى: دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت 1982م.

26. علي جابر المنصوري: التطبيق الصرفي، الكتب العلمية للنشر و التوزيع.

27. محمد البخاري: صحيح البخاري، دار السلام للنشر و التوزيع، الرياض، دط، دس.

28. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية بن مالك في النحو و الصرف، د.ط، الرياض، دار ابن خزيمة.

29. محمد محي الدين بن عبد الحميد، شرح بن عقيل، ط7، استشارات ناصر خسرو، طهران.

30. موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل. عالم الكتب ج7، (د.ط).

31. نور الدين الجامي: الفوائد الضيائية؛ تحقيق: أسامة بن طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، بغداد، 1983م.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء	
مقدمة	
الفصل التمهيدي.....	5
الفصل الأول: الفعل اللازم	
المبحث الأول: تعريف الفعل في اللغة العربية والاصطلاح وعلاماته	
لغة واصطلاحا.....	7
علامات الفعل.....	8
المبحث الثاني: معنى الفعل اللازم وعلاماته.	
لغة.....	10
اصطلاحا.....	11
علامات الفعل اللازم.....	12
المبحث الثالث: أبنية الفعل اللازم ودلالاته.	
أبنية الفعل اللازم.....	15-14
دلالات أبنية الفعل اللازم.....	16
المبحث الرابع: الفعل اللازم في صحيح البخاري.....	20-17
الفصل الثاني: الفعل المتعدي	
المبحث الأول: مفهوم وأبنية الفعل المتعدي ودلالاته	
مفهوم الفعل المتعدي والفعل المتعدي إلى مفعول واحد	
الفعل المتعدي في اللغة والاصطلاح.....	22
أقسام الفعل المتعدي.....	23
أبنية ودلالات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد.....	23
المبحث الثاني: الفعل المتعدي إلى مفعولين.....	27-24
المبحث الثالث: الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.	
أقسامه	29-28
المبحث الرابع : مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري.....	38-29

الفصل الثالث: تعدية الفعل اللازم ولزوم الفعل المتعدي.	
المبحث الأول: تعدية الفعل اللازم ووسائل تعديته.....	40-43
المبحث الثاني: مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري.....	43-46
المبحث الثالث: لزوم الفعل المتعدي والتغير الدلالي.....	46-48
المبحث الرابع: مواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري.....	49-50
خاتمة.....	52-53